

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

أسهم الشركات التي سيتم شطبها ستصبح بلا قيمة والحل في عودتها للتداول

تزايد أعداد الشركات المهددة بإلغاء إدراجها.. كرة ثلج تهدد استقرار البورصة

وأوضح الهاجري ان قرار الشطب ليس سهلا، لذا انتهجت هيئة أسواق المال سياسة الصبر على هذه الشركات لتتحقق مما تستحق الإبقاء عليها وما يجب ان تشطب في إطار سياسة تنظيف السوق، إضافة الى ان تنفيذ قرار الشطب سيؤدي من مصادقية الهيئة في تنفيذ القانون الذي يهدف الى حماية وتطوير السوق.

وحول ما اذا كان حملة الأسهم سيستفيدون من قرار الشطب من عدمه قال الهاجري ستكون هناك صعوبة في بيع مثل هذه الاسهم، وان حدث وتم بيعها فسيكون بآثمان زهيدة لأنها أسهم لشركات بعضها يقف على حافة الإفلاس.

واستطلعت «الأنباء» آراء متداولين في البورصة، وفي هذا الإطار قال المتداول ابراهيم عيسى الرشيد ان أسهم الشركات التي سيتم شطبها ستصبح بلا قيمة، فمن الذي يشتري أسهمها ليس لها قيمة، مؤكدا على ان الحل الوحيد السدي ينقذ أموال المساهمين هو عودة أسهم هذه الشركات للتداول مرة أخرى، داعيا حملة أسهم الشركات الموقوفة عن التداول الى الضغط على مجالس إدارات هذه الشركات للتحرك في اتجاه عودة الأسهم للتداول وعدم الاستسلام لشطبها لأنه سيترتب على ذلك خسائر كبيرة لحملة هذه الأسهم.

أما المتداول ناصر عبدالله القلاف فقال ان أحد المتداولين الذين يعرفهم يملك نصف مليون سهم في شركة موقوفة عن التداول منذ فترة، متسائلا من يعوضه في حال تم شطب الشركة من البورصة؟

● شريف حمدي

المال منه حاليا من خلال مخاطبة الشركات نفسها ومخاطبات وزارة التجارة والصناعة حول أوضاع هذه الشركات للتحقق من حقيقة أوضاعها.

وحول ما اذا كان القرار في صالح المساهمين من عدمه قال الشخص ان أحدا لا يمكنه التكهّن بذلك، فحملة الأسهم في حال صدور قرار بالشطب من السوق يمكنهم التصرف في أسهمهم التي يملكونها من خلال بيعها خارج السوق على اعتبار أنها أوراق مالية غير مدرجة بالبورصة، لافتا الى ان الأمر يرجع لقناعة المشتري الذي قد يرى في أسهم بعض الشركات فرصة للشراء، مشيرا الى ان أمر هذه الأسهم مرهون بقناعة المشتري خارج السوق.

وكشف عن وجود أسهم موقوفة عن التداول حاليا وتباع أسهمها خارج السوق، لكن الإنشائية تكمن في عدم إتمام تحويل الملكية، مشيرا الى ان عمليات البيع والشراء تتم عن طريق محامين ومن خلال مستندات تضمن حقوق طرفي العملية البيعية.

من جانبه أكد رئيس فريق دربال للتحليل المالي محمد الهاجري ان الشركات المهددة بالشطب من البورصة الكويتية ليس أمامها سوى خيارين لا ثالث لهما، الأول هو إنبات حسن النوايا في معالجة الأوضاع وتقديم ما يثبت ذلك من أجل السماح بالعودة للتداول مرة أخرى، أو الخروج من السوق وبالتالي خسائر لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمشركة، سواء كانوا ملاكا أو مساهمين أو شركات تملك حصصا فيها، فضلا عن الصناديق والمحافظ التي تملك كميات من هذه الأسهم.



تزايد أعداد الشركات المهددة بالإلغاء يلقى بظلاله على السوق

أكثر من 6 أشهر كان إيجابيا وينم عن وجود تفهم للأوضاع الصعبة التي تعيشها هذه الشركات، وكذلك معالجة الأوضاع وتقديم ما يثبت ذلك من أجل السماح بالعودة للتداول مرة أخرى، أو الخروج من السوق وبالتالي خسائر لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمشركة، سواء كانوا ملاكا أو مساهمين أو شركات تملك حصصا فيها، فضلا عن الصناديق والمحافظ التي تملك كميات من هذه الأسهم.

وأضاف ان القانون يجب ان يطبق على الشركات الميؤس منها في إطار سياسة تنظيف السوق ولكن بعد دراسة كل حالة على حدة وهو ما تتحقق هيئة أسواق

السليبي على أداء السوق، داعية الى سرعة حسم هذا الملف وطى هذه الصفحة التي ألقت ولا تزال بظلالها السلبية على بورصة الكويت التي تسعى منذ فترة للخلاص من الشركات التي تمثل عبئا عليه.

بدوره قال المحلل المالي ومدير عام شركة العربي للوساطة المالية ميثم الشخص لـ «الأنباء» ان قرار هيئة أسواق المال بمخاطبة الشركات الموقوفة عن التداول

فيه، حيث لم تحدد عند مخاطبة الشركات الموقوفة عن التداول أكثر من 6 أشهر مدى زمنيا لتبدأ في إجراءات الشطب، علما بأن الهيئة تلقت بالفعل ردودا من عدد من الشركات لتقوم بدراسة حالة كل شركة على حدة قبل اتخاذ القرار المناسب.

ولفتت المصادر الى ان هذا الإجراء قد يطول وبالتالي فإن عدد الشركات الموقوفة مرشح للزيادة ومن ثم زيادة التأثير

إلى ان أعداد هذه الشركات يتراوح من 5 إلى 6 شركات على الأقل نظرا لأوضاعها الميؤس منها. وذكرت أن أوضاع هذه الشركات المالية لن تمكنها من العودة مجددا للتداول، وأنها ستظل موقوفة عن التداول الى ان تصدر هيئة أسواق المال قرارها وتبلغ به إدارتي الشركات والتداول في البورصة لتنفيذه، مشيرة إلى أن المشكلة تكمن في المدى الزمني الذي ستتخذ الهيئة قرارها النهائي

الهاجري: بيع أسهم الشركات بعد شطبها سيكون بآثمان زهيدة

الشخص: قرار إلغاء الإدراج سيكون قاسيا

106 مليارات دولار الإيرادات النفطية المتوقعة للعام الحالي

الكويت صدرت 754,67 مليون برميل

بقيمة 79,09 مليار دولار في 10 أشهر



ارتفاع ملحوظ في كميات النفط المصدر خلال 2011

الدول المتقدمة اقتصاديا وخدماتيا في المنطقة من خلال تطوير قطاعات أساسية عدة منها الصحة والتعليم وتحديث البنية التحتية، بالإضافة إلى الحاجة والضرورة الملحة لدعم القطاعات الاقتصادية الحقيقية والمنتجة وخصوصا قطاعي الصناعة والخدمات والتي من شأنها ان تعزز الوضع الاقتصادي للدولة بعيدا عن الاعتماد الكلي على الموارد النفطية.

وبين ان الكويت تعتمد بشكل رئيسي في إيراداتها على الإيرادات النفطية والتي تشكل نحو 95٪

توقعات بارتفاع فائض الميزانية العامة للعام 2012/2011 ليتراوح بين 8 و12 مليار دينار

كميات النفط وتقييم المصدر خلال 10 أشهر من 2011

الشهر	كمية التصدير شهريا (بالمليون)	متوسط سعر برميل النفط الكويتي قيمة الصادرات الشهرية بالمليار دولار
يناير	73,47	91,45
فبراير	66,36	98,45
مارس	73,47	107,66
أبريل	74,4	116,27
مايو	76,88	107,5
يونيو	74,4	106,65
يوليو	78,12	104,6
أغسطس	79,36	104,5
سبتمبر	77,7	105,1
أكتوبر	80,6	106
الإجمالي	754,67	79,09

ضخت الكويت في أسواق النفط الدولية 754,67 مليون برميل بقيمة 79,09 مليار دولار خلال الـ 10 شهور المنقضية من العام الحالي 2011، فيما ستبلغ إيرادات الكويت النفطية المتوقعة هذا العام نحو 106 مليارات دولار وذلك بفضل تحسن أسعار النفط وارتفاعها بشكل كبير منذ بداية العام الحالي والتي بدأت عند 91,45 دولارا لبرميل النفط الكويتي وصولا إلى 107 دولارات للبرميل خلال الأيام الأولى من شهر نوفمبر الجاري.

ونشرت إحصائية مجمعة حصلت «الأنباء» على نسخة منها ان صادرات الكويت النفطية شهدت ارتفاعا تدريجيا منذ بداية العام حيث كانت عند 2,37 مليون برميل يوميا حتى صعدت مع نهاية شهر أكتوبر الماضي إلى 2,6 مليون برميل يوميا حسب ما هو معلن من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وقال خبير نفطي فضل عدم ذكر اسمه لـ «الأنباء» ان القدرة المالية والفائض المالي الكبير الذي ستحققه الكويت في الميزانية العامة لكل سنة تخولها لتصبح في مركز

المصاريف 20 ألف دينار شهرياً منذ 7 سنوات والإيرادات صفر

العتيقي لـ «الأنباء»: تأكل رأسمال «المقاصة العقارية»

سببه تأخر تشغيلها.. ولا يوجد هدر مالي منذ تأسيسها

العقارية المقدمة، وفيما يتعلق بمواعيد الاكتتاب، أفاد بأنه لا تأجيل للاكتتاب وأن مرحلتها الأولى بدأت بالفعل وستتم على 4 دعوات تنتهي في 25 سبتمبر من العام المقبل بنسبة زيادة 100٪ من رأس المال.

واستدرك العتيقي بالقول ان سوق العقار في حاجة أكثر من أي وقت مضى لتنظيم آليات العمل به من خلال التنسيق بين الجهات المتشابهة وعلى رأسها المقاصة العقارية والبلدية ووزارة التجارة والصناعة وإدارة التوثيق في وزارة العدل، مع ضرورة وجود دعم حكومي للفاعلين في السوق العقاري ليتمكن مجددا من استعادة الروح التي فقدها منذ فترة طويلة.

● عمر راشد

إلى رفع رأسمالها بنسبة 100٪ توزع على ملاكها الـ 5 بنفس نسب ملكيتهم فيها وذلك للبدء بتشغيل الشركة وفتح مجالات جديدة للعمل بخلاف التقاص العقاري للعقارات التي يتم بيعها عن طريق الشركة.

ولفت الى ان علامات إيجابية وأفكارا جديدة بدأت الشركة في الإعلان منها عقد دورات تدريبية متخصصة لسماسرة العقار المقدين بالشركة وكذلك إطلاق موقع الكتروني للشركة يوضح الخدمات التي تقدمها للعملاء. وبين ان الشركة ومن خلال ملاكها من اتحاد السماسرة الإعلان منها عقد دورات تدريبية متخصصة لسماسرة العقار المقدين بالشركة وكذلك إطلاق موقع الكتروني للشركة يوضح الخدمات التي تقدمها للعملاء. وبين ان الشركة ومن خلال ملاكها من اتحاد السماسرة الإعلان منها عقد دورات تدريبية متخصصة لسماسرة العقار المقدين بالشركة وكذلك إطلاق موقع الكتروني للشركة يوضح الخدمات التي تقدمها للعملاء.



طارق العتيقي

نفي المدير العام في الشركة الكويتية للمقاصة العقارية طارق العتيقي ما يتردد عن وجود هدر مالي في شركة المقاصة العقارية على خلفية تأكل رأسمالها منذ تأسيسها حتى الآن، مشيرا إلى ان الشركة تم تأسيسها في 2004 برأسمال قدره مليون دينار ولم تبدأ نشاطها حتى الآن وهو ما أدى إلى تأكل رأس المال جزئيا.

وقال العتيقي في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الشركة كانت تقوم بدفع 20 ألف دينار شهريا تم تقليصها إلى 15 ألف دينار خلال الأشهر القليلة الماضية، واتحدا أن تلك المصاريف موزعة على المبني وأجور الموظفين وهو الأمر الذي أدى إلى تأكل رأسمال الشركة.

واستدرك بأن تأكل رأس المال هو ما دفع مجلس إدارة الشركة

«خماسية الوساطة» تخاطب «هيئة الأسواق»

بعد العيد لربط «المقاصة» بنظام «ناسداك» أثناء التداول

السوق وترقب المستثمرين لوضع السوق السذي تراجع أدائه كثيرا.

وأضافت أن عدم اتخاذ قرارات جريئة من قبل «الهيئة» والرد على استفسارات شركات الوساطة جعل وضع سوق الوساطة المالية «محلح سر» ويحتاج إلى قرارات جريئة من قبل القائمين على تنظيم وضع السوق.

وبينت المصادر أن استفسارات شركات الوساطة لم يتم الرد عليها من قبل هيئة الأسواق حتى الآن لفقدان «الهيئة» شرط إصدار القرارات باعتبارها فاعلة الأممية القانونية بسبب مرسوم إعفاء 3 من أعضائها من عضويتهم بالهيئة، وهو ما يجعل قراراتها باطلة قانونا.

● عمر راشد



الجهود متواصلة لتطبيق نظام «ناسداك» الجديد

الوساطة أبدت استياءها مما وصفته بجمود قرارات مفوضي هيئة أسواق المال لتنظيم وضع الشركات التي تعاني تراجعاً حاداً في الإيرادات خلال الأشهر القليلة الماضية على وقع تراجع

كشفت مصادر لـ «الأنباء» عن أن اللجنة الخماسية لشركات الوساطة المالية اتفقت في اجتماع شركات الوساطة الأسبوع الماضي على إرسال كتاب لهيئة أسواق المال بعد العيد للمطالبة بإدخال الشركة الكويتية للمقاصة في اختبارات نظام التداول الآلي الجديد «ناسداك أو ماكس» وذلك لإتاحة الفرصة للشركات للحصول على معلومات حول صفقات البيع والشراء للعملاء خلال التداول وليس بعد انتهاء جلسات التداول.

ولفتت الى أن طلب شركات الوساطة اتفقت عليه جميع الشركات دون استثناء وأكدت فيه على ضرورة تنفيذ هذا الطلب كشرط لتطبيق شركات الوساطة لنظام المقاصة. وبيّنت المصادر أن شركات

● أحمد مغربي